الأسباب.. مخالفة المواصفات وغياب المتابعة

طريق صنعاء–ذمار..حوادث مروعة تلتهم آلاف البشر سنوياً

الطريق شريان الحياة التي يمارس الناس نشاطهم من خلالها وبدون الطريق تكون الحياة صعبة لعدم وصول كثير من الخدمات للناس بكل يسر وسهولة، أما أن تتحول الطريق إلى هم وهي نعمة من النعم .. فهذا ما هو عليه طريق ذمار – صنعاء.

ورغم أن هذه الطريق تربط العاصمة مع كثير من المحافظات إلا أنها يوماً بعد يوم تفقد بريقها وحيويتها وتتحول مع عدم تنفيذ مشاريع الصيانة والتوسعة إلى بقايا طريق تحث الخطى لتعود إلى عصر الطرق الترابية ولكن بكثير من الضحايا بسبب الحوادث المرورية المتزايدة. ولنقل واقع طريق ذمار – صنعاء اقتربنا من السائقين، والبداية كانت مع سائق سيارة بيجوت يعمل في طريق ذمار – صنعاء الذي قال: طريق ذمار – صنعاء لم يتم توسعتها منذ سنوات، ومع ما نسمعه من إعلان مناقصات لتوسعة هذه الطريق لكن يبقى حال الطريق كما هو عليه دون مبرر.

ذمار / رشاد الجمالي

ويضيف: من يدفع الثمن بسبب وضع الطريق هم السائقون أولاً وأخيراً. وعن السرعة والأخطاء التي يرتكبها السائقون وما إذا كانت سبباً للحوادث يقول: يمكن أن يتهور السائق ويرتكب مخالفة ومنها زيادة السرعة لكن الطريق بوضعها الحالي عامل مساعد على زيادة الحوادث. وأردف قائلاً: السائقون بسبب وضع الطريق السيئ لا يواجهون شبح الحوادث فقط بل إن سيارتهم معرضة للإهلاك بسبب الحفر المنتشرة على الطريق، ويقاطعه سائق آخر قائلاً: نستغرب مع كثرة الحوادث المرورية وعدد الضحايا الذين يسقطون في هذه الطريق إلا أن الأمر لم يلق أي تفاعل من جهات الاختصاص، ويقول سائق ثالث: ضيق الطريق مع أنها من الطرق الحيوية التي تربط كثيراً من محافظات الجمهورية بالعاصمة يجعل تنفيذ التوسعة لهذه الطريق من المهمات العاجلة التي لا تحتمل التأخير إلا إذا كانت النفوس التي تزهق بسبب وضع الطريق ليس لها اعتبار لدى جهات الاختصاص فهذا أمر آخر يطرح كثيراً من علامات التعجب.

وعن وضع طريق ذمار – صنعاء وما آلت إليه تحدث العقيد خالد محمد أنعم –مدير شرطة المرور بمحافظة ذمار – قائلاً: إن ارتفاع الحوادث المرورية في الخطوط الطويلة وتحديداً في خط ذمار – صنعاء يرجع إلى كثير من الأسباب أهمها عدم تنفيذ الشركات المقاولة لأعمال الطرق وغياب كثير من وسائل السلامة المرورية، إضافة إلى أن الطرق بوضعها الحالي غير مطابقة للمواصفات.

وفي ما يتعلق بغياب التوسعة والصيانة في طريق ذمار – صنعاء قال: حسب ما لديّ من معلومات فإن هناك جهوداً بذلت من أجل توسعة هذه الطريق وتم توزيع أعمال التوسعة لكثير من المقاولين وهذا التوزيع كان من أجل الإسراع في الإنجاز، لكن هذا لم يحدث ولا نعلم شيئاً عن أسباب التأخير في إنجاز التوسعة، ومن خلالكم ندعو كل الجهات المختصة للتعاون لإيقاف نزيف الدم اليومي جراء الحوادث المرورية المتزايدة في طريق ذمار – صنعاء، التي بلغت خلال الفترة (2009-2012م) بحسب الإحصائيات لدى شرطة المرور بذمار (1136) حادثاً مرورياً نتج عنها وفاة (742) شخصاً وإصابة (1424) بإصابات بالغة و(1463) بإصابات خفيفة، وأسفرت تلك الحوادث عن خسائر مادية تقدر بحوالي (617) مليوناً و(1415) ألف ريال.

وأردف قائلاً: هذه الأرقام الكبيرة من المتوفين والمصابين تعود لعدم تنفيذ التوسعة للخط الإسفلتي وعدم وجود وسائل السلامة المرورية من شاخصات ولوحات إرشادية للسائقين.

ونحن من جهتنا نقوم بالعديد من الجهود من أجل توعية السائقين ونشر الملصقات والنشرات الإرشادية من أجل الحد من الحوادث في الخطوط الطويلة، كما نقوم بعمل معارض فوتوغرافية لصور الحوادث من أجل توعية الناس والتقليل من الحوادث. ولا ننكر أن عدم وجود جزر وسطية تفصل بين اتجاهي الطريق يمثل عاملاً مساعداً لحصول الحوادث.

ويتحدث المواطنون عن طريق ذمار – صنعاء بنوع من المرارة لعدم تنفيذ التوسعة لهذه الطريق، مع أنه رصد- حسب قولهم- لصيانة هذه الطريق من صندوق صيانة الطرق العام الماضي من (120-150) مليون ريال والعام الحالي رصد لنفس الغرض (170) مليون ريال، لكن وضع الطريق باق كما هو عليه، الجديد هو زيادة الحوادث المرورية يوماً بعد آخر.

بدورنا طرحنا هذه التساؤلات على الأخ إبراهيم العذيفي –مدير عام فرع المؤسسة العامة للطرق والجسور بمحافظة ذمار- والذي أرجع سبب عدم استكمال التوسعة الإسفلتية لطريق ذمار – صنعاء إلى عدم متابعة وزارة الأشغال العامة والطرق تنفيذ التوسعة من قبل المقاولين، كما أن أعمال التوسعة توقفت أيضاً بسبب أحداث العامين الماضيين .. بمعنى أن الأزمة أدت إلى توقف أغلب أعمال الطرق في معظم محافظات الجمهورية وليس طريق ذمار فحسب.

وعن الدور الذي يجب القيام به من أجل تنفيذ التوسعة وتذليل الصعوبات التي تعترض العمل، وقال: مؤخراً تم تكليفنا من قبل وزارة الأشغال لتنفيذ أعمال السلامة المرورية لطريق ذمار بيت الكوماني نظراً لارتفاع الحوادث في هذا الجزء من طريق ذمار – صنعاء، وبهذا الصدد أدعو الأخ المهندس عمر الكرشمي وزير الأشغال العامة والطرق إلى إصدار توجيهات صارمة للجهات التي لم تقم بالأعمال الموكلة إليها، بالبدء بتنفيذ واستكمال تلك الأعمال، وعلى وجه التحديد أعمال شق وسفلتة وتوسعة الطرقات..

كلية تربية الضالع.. إضرابات مستمرة

تعتبر كلية التربية في الضالع بما تقوم به من رسالة تربوية هامة وما ترفد به الحقل التربوي من كوادر تربوية مؤهلة واحدة من أفضل الكليات لكنها في الأونة الأخيرة شهدت إضرابات متكررة من أجل تسوية أوضاع هيئة التدريس وهو الأمر الذي لم يحدث مع كثرة التوجيهات والمناشدات للنظر في الأمر وتقديم الحلول لكن دون جدوى، الأمر الذي وصل إلى الاضراب المفتوح منذ ثلاثة أشهر من أجل حقوقهم التي يقولون إنها عادلة، وفي المقابل الطلاب يعانون من هذا الوضع ويتحدثون عن ضياع مستقبلهم.. الثورة اقتربت أكثر من معانات أساتذة وطلاب كلية التربية في الضالع وخرجت بالحصيلة التالية:

الضالع/ محمد الجبلي

- كانت البداية لنا من داخل الكلية ومن قراءة بيان هيئة التدريس الذي بموجبه أقروا الإضراب المفتوح حيث يتحدث البيان: إن الإضراب يأتي لتعنت وعدم تنفيذ مشروع الخفض والإضافة لعدد (64) من كوادر الكلية كان قد صدر في حقهم فتوى التوظيف رقم (1835) من قبل وزارة الخدمة المدنية بتاريخ 2012/7/29م لكن حال دون تنفيذ ذلك نتيجة تعنت وزارة المالية التي لم تقم بتسوية اوضاع هيئة التدريس في الكلية أسوة بباقي الجامعات اليمنية، كما يذكر البيان أن لهم عشر سنوات منذ انتدابهم من جامعة عدن إلى كلية التربية في الضالع والتي تمثل حسب البيان اللبنة الأولى لتأسيس جامعة الضالع وهو الحلم الذي طال انتظاره.. ولمعرفة التفاصيل التقينا الأستاذ عبد القادر الدرويش عضو هيئة التدريس في الكلية وواحد من المنتدبين من جامعة عدن والذي أكد أن الإضرابات المتكررة التي شهدتها الكلية سابقاً والوصول إلى إعلان الإضراب المفتوح وتعليق العملية التعليمية في الكلية من أجل الحقوق المشروعة لأعضاء هيئة التدريس في الكلية والمتمثلة بقرار الخفض والإضافة كوننا منتدبين من جامعة عدن لكننا فوجئنا بتعنت وزارة المالية مع أن وزير المالية الأسبق اعتمد القرار.

وأضاف الدرويش: نتسأل هل الدولة عاجزة عن دفع رواتبنا بينما هناك مليارات تنفق دون أن يستفاد من إنفاقها؟! ونحن نطالب بحقوق مشروعة لكن للأسف مطالبنا تواجه بعرقلة واضحة لاتحتمل أي مبرر.

من جهته أوضح الأخ هاني الخولاني عضو هيئة التدريس في الكلية أن هذا القرار لايكلف الدولة أي أعباء مالية كبيرة كون رواتبنا في وزارة التربية لاتحتاج إلا لعكسها على الجامعة ولدينا فتوى قانونية ومطالبات عديدة من عمداء الكليات ومحافظ المحافظة وقد وافق وزير المالية الأسبق عليها ووجه رئيس جامعة عدن باستكمال الإجراءات، وأضاف: نريد من حكومة الوفاق مساواتنا بالمحافظات التي تتواجد فيها الجامعات كما أنه يوجد في كل محافظة جامعة ومن غير المنطقي أن توجد جامعة واحدة لست محافظات، مشيراً إلى أن الوضع الذي تشهده الكلية حاليا ندفع ثمنه نحن والطلاب.

> **اعضاء هيئة التدريس: هل الدولة عاجزة عن دفع رواتبنا**

معاناة الطلاب

الطلاب في كلية التربية في الضالع كان لهم معاناتهم بسبب استمرار الإضراب منذ ثلاثة أشهر حيث يقول الطالب سياف ناصر علي حسين طالب في السنة الأولى قسم اللغة الانجليزية: نحن الطلاب من يعوضنا عن الوقت الذي ضاع بسبب الإضراب مع تعاطفنا مع المطالب المشروعة لهيئة التدريس في الكلية لكن نحن قد ضاع منا فصل دراسي كامل بسبب تعليق العملية التعليمية بالكلية.

وقال: إن الإضراب يفاقم من الحالة المادية التي يعانيها في الأساس الطلاب بسبب تردي الأوضاع الاقتصادية ونحن الطلاب نطالب كلا من وزارة المالية ووزارة التعليم العالي والبحث العلمي وجامعة عدن بالمعالجة السريعة لأوضاع هيئة التدريس في الكلية وتطبيع الأوضاع فيها بما يكفل استعادة العملية التعليمية وسيرها بلا منغصات.

سمحان الجعفري طالب في الكلية قال : أعبر هنا عن استيائي من ضياع الوقت على الطلاب مع تعاطفي مع حقوق هيئة التدريس المشروعة لكن أنا ضد فكرة الإضراب من الأساس فا فالحقوق التي لم تصرف قد تصرف أو يعوض أصحابها لكن أتساءل هنا من يعوض الطلاب عن الوقت الذي فات.

ويؤكد الطالب سمحان أن توقف العملية التعليمية منذ ثلاثة أشهر أثر كثيراً على الطلاب من الناحية النفسية فالطالب يفقد كثيرا من المعلومات بسبب إيقاف العملية التعليمية ويحتاج إلى فترة للتأقلم من جديد مع الدراسة، كما أن ضياع الفصل الأول دون دراسة يعمل على تكثيف المنهج على الطالب في الفصل الثاني وهذا يعود ضرره على الطلاب، والطلاب الذين لم تسعفنا الذاكرة لكتابة أسمائهم نكتفي هنا بنقل مطالبهم بضرورة ايجاد حل جذري للوضع في كليتهم وبما يضمن استمرار العملية التعليمية ونجاحها.

الطلاب: الانقطاع يفقدنا كثيراً من المعلومات